بحث محكم | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 24 ديسمبر 2020

مفهوم الهيمنة في سوسيولوجيا ماكس فيبر

الأصول والتجليات والامتدادات

إبراهيم لسيقي
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2020
All rights reserved © 2020

«كل جمعية ننتمي إليها تمثل علاقة هيمنة بين الناس»

«ماكس فيبر»

«توجد علاقات قوّة بين كل نقطة في الجسم الاجتماعي، بين الرجل والمرأة، بين أفراد الأسرة (...) بين كل من يعرف وكل من لا يعرف»

«ميشال فوكو»

ملخص:

يتعلق الأمر في هذا المقال، بالبحث في مكانة مفهوم الهيمنة في سوسيولوجيا ماكس فيبر، وبالبحث في أصوله المختلفة؛ فلسفيا، قانونيا، ثقافيا واقتصاديا؛ وتتحدد الفكرة الناظمة لهذا المقال، في أن عبقرية فيبر تتجلّى في قدرته على توظيف معارفه الموسوعية المستمدة من مجالات معرفية مختلفة في بناء تصور تركيبي لمفهوم الهيمنة ولمصادر مشروعيته، ومنحه معنى خاصًّا يختلف عن المتداول ويتقاطع معه دون أن ينفيه. إضافة إلى إبراز قيمة التصور الفيبيري وتأثيراته على الباحثين اللاحقين عليه من جهة أولى، ومحدوديته المتمثلة في عدم القدرة على تفسير كثير من حالات الهيمنة السياسية في بعض المجتمعات من جهة ثانية.

تقديم:

يستمد مفهوم الهيمنة أهميته في المتن السوسيولوجي الفيبيري من كونه يكاد يخترق كامل فكر ماكس فيبر ويستغرقه في كل مستوياته، تمامًا بالشكل الذي يخترق وعي وحياة الناس الواقعية في كليتها؛ فحيثما وجد مجتمع توجد علاقات الهيمنة بين أفراده، وحيثما وجدت مؤسسات اجتماعية أو تنظيمات اقتصادية أو دينية أو سياسية أو غيرها، إلا ووجد من يسعى إلى الهيمنة، ووجد كذلك من تفرض عليهم الهيمنة؛ أي المهيمنون والمهيمن عليهم.

لذلك، يمكن اعتبار فكر ماكس فيبر الفكر السوسيولوجي الأعمق نبشًا في بنيات الحياة الاجتماعية، وفي الكشف عن المحرك الذي يحرك الفاعلين، ويمنح الفعل الاجتماعي حقيقته ومعناه؛ فكل فعل اجتماعي لا يكتسب صفة الاجتماعي، إلا إذا ارتبط بفاعلين اجتماعيين آخرين، آخذا بالاعتبار الأشكال المختلفة التي يمكن أن يؤول من خلالها هذا الفعل، والطرق التي يمكن أن يتفاعل بها معه الفاعلون الآخرون. إن هذا الفعل، في سياق هذه الورقة، لا يمكن أن يكون إلا فعلا يتقصد من ورائه فاعله الهيمنة على الفاعلين الآخرين وإخضاعهم وضمان امتثالهم له.

في هذا السياق، ينطلق ماكس فيبر من مسلمة أساسية مفادها أن الدولة ومؤسساتها المختلفة، تمارس هيمنة مشروعة، ولكي تكون هيمنتها مشروعة يجب أن يرضى الناس الخاضعون للهيمنة بالسلطة التي يدعيها المهيمنون[1]. إن بحث ماكس فيبر عن أجوبة لأسئلة من قبيل: كيف يقبل الناس الخضوع لهيمنة شخص آخر؟ كيف يمكن جعل العلاقة: خضوع/ هيمنة علاقة مبررة؟ يعكس سعيه نحو فهم عميق لجوهر الحياة الاجتماعية ولجوهر التفاعلات داخلها.

وما يميز تصور فيبر للهيمنة هو الطابع الأخلاقي الذي أضفاه عليه، والذي يجعله يختلف عن التصور الميكيافيلي؛ ففي الوقت الذي يجعل نيكولا ميكيافيلي من فرض الهيمنة أمرًا يجب تحقيقه مهما كانت الوسائل التي تمكن من ذلك، حتى لو لم تكن أخلاقية أو غير مشروعة رافعًا شعار «الغاية تبرر الوسيلة»، فإننا نجد ماكس فيبر يجعل من الطاعة أشبه ما تكون بالامتثال الطوعي والمشروع للأوامر، وتعاونًا وتكاملا بين المهيمنين والمهيمن عليهم.

لقد فرض التصور الفيبيري حول طبيعة الهيمنة وحول المبررات التي تجعل منها أمرًا مقبولا، نفسه نموذجًا أوحد في تفسير شرعية الأنظمة الديمقراطية الحديثة، كما أحدث تأثيرًا على النقاش الفكري

1- ماكس فيبر، العلم والسياسة بوصفهما حرفة، ترجمة جورج كتورة، مراجعة رضوان السيد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2011، ص: 264

والسوسيولوجي والفلسفي والقانوني في النصف الأول من القرن العشرين في ألمانيا وخارجها[2]. وامتد تأثيره على من بعده كذلك، وممن تأثروا به كثيرًا نشير إلى رجل القانون الألماني «**كارل شميت**» (Karel Schmidt) الذي قام في كتابه «**اللاهوت السياسي**» الصادر سنة 1922 بإحصاء مميزات أو خصائص السيادة/ الهيمنة في الحالة التي يكون فيها إنسان ما ممثلا للإله في الأرض، ليبين أن «السيادة لا تكون مونوبولا أو احتكارًا للإكراه والهيمنة، وإنما احتكارا للقرار»، يأتي ذلك في سياق تحليله لعلاقة الكنيسة بالممارسة السياسية والتبرير الديني الذي يمكن أن تمنحه الكنيسة، باعتبارها مؤسسة دينية لشخص يمكن أن يكون ديكتاتورًا، «فلا يمكن للديكتاتور السلطان أن يجد مشروعيته إلا في صلب الكنيسة».[3]

لاحقا، سنعثر على تأثير أكثر وضوحًا لفيبر على لاحقيه، تمثل ذلك في مكونات الشرعية الثلاثة التي قدمها «دافيد إيستون» (*David Easton*)، حيث طور نماذج الشرعية الثلاثة التي عرضها فيبر: الماضي الأزلي، الكاريزما، العقلانية القانونية، وأعاد تركيبها وحدد ثلاثية أخرى تقوم على الزعامة الشخصية والإيديولوجيا والشرعية البنيوية أو الدستورية.[4]

تتقصد هذه الورقة النبش في مفهوم الهيمنة في التركة السوسيولوجية الفيبيرية، وتسليط مزيد من الضوء عليه من أجل فهمه فهمًا أعمق، وسيلتنا في ذلك قراءة نسقية في المتن الفيبيري بغرض الكشف عن المفهوم من مصدره، وتنقيته من الشوائب التي التصقت به بفعل القراءات والتأويلات التي غلب على أكثرها التعسف على ما كان فيبر نفسه يقصده من استعمال مفهوم الهيمنة.

ستركز هذه الدراسة على كتاب «الاقتصاد والمجتمع، الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات، السيادة»[5]، والمقالات التي ضمها باعتباره الكتاب الذي بسط فيه فيبر القول في مفهوم الهيمنة، بغض النظر عن الترتيب الذي اختلف من طبعة إلى أخرى؛ لأن ما يهمنا هو البحث عن المفهوم ولم شتات ما تفرق منه

2- انظر: عبد الله السيد ولد أباه، السيادة والسياسة: نظرية المشروعية والشرعية لدى كارل شميت، مجلة التفاهم، العدد 39، مسقط، سلطنة عمان، 2013، ص: 192

3- أندري دوريموس، اللاهوت السياسي عند كارل شميت، ترجمة أحمد الصادقي، مجلة ألباب تصدر عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، المغرب، العدد الثامن، 2016، ص: 152-150

4- غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد (بحث في الشرعية الدستورية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1987، ص: 14 وما بعدها.

5- ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات، السيادة، ترجمة: محمد التريكي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2015

في ترجمته لكتاب "الاقتصاد والمجتمع، الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات، السيادة" يعتمد الأستاذ محمد التريكي عبارة "السيادة" عوض عبارة "الهيمنة" في ترجمته لعبارة "*Herrschaft*" بمبرر أن عبارة "*Herr*" تعني "السيد" وأن عبارة "*Herrschaft*"، بصيغة المصدر، تترجم بـ "سيادة"، غير أننا اخترنا هيمنة عوض سيادة بمبرر أن السيادة تفترض العبودية، وأن الأمر في مفهوم الهيمنة يتعلق بمحاولة فهم علاقات سلطة بين ذوات تمارس السلطة/الهيمنة وذوات أخرى يقع عليها فعل السلطة/الهيمنة، في سياق اجتماعي وسياسي وثقافي تختفي فيه علاقات السيادة والعبودية.

في «الاقتصاد والمجتمع»، آخذين بالاعتبار أن الفكر الفيبيري يتميز بالتشظي إلى حد يجعل من الصعب «إكسابه وحدة مصطنعة كان فيبر يرفضها»[6].

1. في جينيالوجيا المفهوم:

يبين تاريخ الفكر أن الفكرة لا تظهر إلا عندما تتوفر لها الشروط التاريخية المناسبة، مادامت «بومة مينيرفا لا تستطيع الطيران إلا عندما يحلّ الغسق» كما يقول الفيلسوف الألماني فريدريك هيجل (*F. Hegel*) في تقديمه لكتاب «أصول فلسفة الحق»[7]، فكما أن غاليلي لم يكن المبشر الأول بفكرة مركزية الشمس، وإنما عبر عن الفكرة في اللحظة التي بلغت من النضج ما جعل من انبثاقها ضرورة علمية وتاريخية، لم يكن ماكس فيبر وحده من فكر في علاقات الهيمنة وفي مبررات مشروعيتها، وإنما كان المعبر عن النضج الذي وصل إليه المفهوم في لحظة من تاريخ تطوره؛ أي إن مفهوم الهيمنة بالمعنى الذي عبر عنه فيبر كحقيقة علمية وتاريخية، انبثق من خلال فيبر وفكره، وكتعبير عن الشروط الفكرية التي مهدت له[8]. هكذا، فإن ما أنتجه ماكس فيبر حول مفهوم الهيمنة، يمكن اعتباره تركيبا لما أنتجه سابقوه ومعاصروه حول الموضوع، فقد نهل فيبر من الفلسفة ومن القانون ومن الاقتصاد ومن التاريخ الاجتماعي وغيرها من حقول المعرفة الإنسانية، وهو ما سيأتي بيانه في الفقرة الموالية من هذا المقال.

تكمن عبقرية ماكس فيبر [إذن] في نجاحه في نقل الكثير من المفاهيم والأفكار من مجالات فكرية مختلفة، يمكن اعتبارها مكونات «**لا- سوسيولوجية**» (*Non-sociologique*) إلى مجال السوسيولوجيا، مستثمرًا إياها في بناء نظريته الخاصة حول الهيمنة؛ فمفهوم الهيمنة يستمد أصوله من الفضاء الثقافي الألماني خصوصا، ومن التراث الثقافي الإنساني عموما، وفهمه لا يكاد ينفصل عن فهم السياق العلمي والثقافي الذي استعمله فيه ماكس فيبر من جهة، كما لا ينفصل عن «استجلاء الإطار العلمي والتاريخي الذي نشأ فيه»[9]. فقد ارتبط اهتمام فيبر بتعميق البحث في مفهوم الهيمنة بأحد أبرز الأعمال التي تناولته بالدراسة، ويتعلق الأمر بكتاب «النزعات الأوليغارشية في الأحزاب الحديثة» الذي كتبه صديقه «روبرت متشلز» (*Robert Mitchels*)، وبعث إليه بنسخة منه قصد الاطلاع والتعليق[10].

6- جوليان فرويند، سوسيولوجيا ماكس فيبر، ترجمة جورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص: 5.

7- فريدريك هيجل، أصول فلسفة الحق، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 2007، ص: 69

8- Jean-Marie Vincent, Max weber ou la démocratie inachevée, édition du Félin, Paris, France, 2009, p: 59.

9- ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص: 48

Max Weber, *Économie et société,* traduit par J. Freund, P. Kamnitzer, P. Bertrand, É. de Dampierre, J. Maillard et J. Chavy sous la direction de Jacques Chavy et d'Éric de Dampierre, tome premier, Paris, Plon, 1971. p. 290.

10- ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص: 49

من جهة أخرى، في شهر أبريل من سنة 1964، ألقى عالم الاجتماع الأمريكي «تالكوت بارسونز» (*Talcott Parsons*) محاضرة أمام المؤتمر الألماني الخامس عشر للسوسيولوجيا المقام في مدينة هيدلبورغ (*Heidelberg*)، ستنشر بعد سنة في «المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية»، تحدث فيها عن الأطر المرجعية التي تشكل الإطار النظري المرجعي للسوسيولوجيا الفيبيرية، حيث أكد أن «نقطة الانطلاق في أفكار فيبر تنبني بوضوح على التجديد «التأريخي» (*Historiste*) للمثالية الألمانية التي تجلت في المدارس التاريخية للفقه القانوني والاقتصاد السياسي، وبشكل أعم، في الثقافة، والتي تقدم أعمال دلتاي (*Dilthey*) مثالاً لها، وفي الدين، كما في حالة أعمال ترولتش (*Troeltsch*). مؤكدا في الوقت نفسه حرص فيبر على «التركيز على التكامل الداخلي والأصالة التاريخية وخصوصية كل نظام ثقافي، مثل القانون الروماني وعصر النهضة، أو «الرأسمالية البرجوازية العقلانية» (*Capitalisme bourgeois rationnel*)».[11]

وفيما يأتي، إطلالة على بعض الجذور الفكرية والفلسفية والاقتصادية والقانونية التي ساهمت في تحديد معالم التصور الفيبري للهيمنة.

أ. الجذر الفلسفي:

تستمد رؤية ماكس فيبر لمفهوم الهيمنة أحد جذورها من الفلسفة الغربية الحديثة عموما، ومن الفلسفة الألمانية خصوصا؛ ففي بناء تصوره الخاص حول العقلانية والبيروقراطية والهيمنة، تبدو معالم فلسفية للتاريخ مرتبطة بمقدمات فلسفية سابقة على تصورات فيبر، خصوصا فلسفة «فريدريك نتشه» (*Friedrich Nietzsche*) التي تفاعل معها أخذا وعطاء، هذه الإشارة نجدها عند المؤرخ الألماني «فولفغانغ مومسون» (*Wolfgang Mommsen*) عندما اعتبر أنه من الواضح أن لفلسفة التاريخ، كما عرضها فيبر، صلة وارتباطا بـ «نتشه» الذي يرى في التاريخ «عملية تجمع بين النمو الطبيعي والتحلل، حيث يلعب الرجال العظماء دور العنصر الإبداعي». فمن السهل إظهار أن ماكس فيبر قد تأثر بشكل غير عادي بما يسميه «الفردية الأرستقراطية» لنتشه الذي، في تعنته، لم يخش الذهاب ضد ألفي سنة من التقاليد الثقافية الغربية. ففهمه للرجل العظيم، الذي يفرض أهدافا على المجتمع بقوة قناعاته ومن «دون حافز»، يشير بوضوح إلى نتشه، الذي يتمثل موضوعه الرئيس في الحرية المطلقة التي يملكها الرجل العظيم في اختيار قيمه». ومع هذا التأثر بفلسفة نتشه وتصوره عن العظماء، إلا أن فيبر «يبتعد صراحة عن فكرة نتشه القائلة بأن الرجل

11- Talcott Parsons, Évaluation et objectivité dans le domaine des sciences sociales: une interprétation des travaux de Max Weber, in: *La Revue internationale des sciences sociales, Vol. XV II, n° 1, Revue trimestrielle publiée par 1'Unesco, Paris, France, 1965, p: 50-51*

العظيم يجب أن يهيمن على «الجمع»، ليس لتوجيه إلى أفضل مصلحة مشتركة، ولكن فقط للتمتع بممارسة السلطة، وبأن هذا التمتع لا غنى عنه لشعوره الأرستقراطي بالحياة»[12].

إن المعتقدات الفردانية والشعور القوي بالالتزام تجاه «الجمع العظيم» تجعل فيبر يحارب مثل هذا النمط السلطوي من الفكر الفرداني؛ «فمع الجماهير، وليس ضد الجماهير، يكون الرجل العظيم عظيما». إن من أكثر السمات المميزة للزعيم الكاريزمي العظيم هو إقناع أتباعه بصفاته القيادية ... لكنه مسؤول، إلى حد ما، عن خلاص «الآخرين» الذين يعتبرهم نتشه قطيعا (*Troupeau*) أو رعايا ويعاملهم بسخرية[13].

بهذا المعنى، يكون التصور الفيبيري للتاريخ أبعد من أن يقتصر على فكرة الرجال العظماء «الذين يصنعون التاريخ» من جهة، ومعارضا لتأكيد نتشه بأن «هدف الإنسانية [مع العظماء] ليس في نهايته، ولكن فقط في أفضل أمثلته» من جهة أخرى. ومع ذلك، يعتبر النداء الذي أطلقه «نتشه» للرجال العظماء «لكسر أواصر عصر أصبح صغيرًا جدًّا، وإظهار الطريق إلى شواطئ جديدة»، مؤثرا بشكل واضح في سوسيولوجيا الهيمنة عند فيبر. صحيح أن فيبر اختلف مع معاصريه الذين طالبوا بأي ثمن بقيصر جديد؛ لأنه كان يعرف أن هيمنة الرجال العظماء ترافق دائما انخفاضا في الحرية الداخلية والخارجية، ولكن في سوسيولوجيا الهيمنة، يعتبر هؤلاء أيضا قادة كاريزميين يتبنون الأنظمة التقليدية أو الأنظمة البيروقراطية، ويتنازلون عنها لتحقيق أهداف جديدة، بينما تميل الأنظمة الحاكمة إلى ضمان استمرار أو إلى تحسين النظام القائم من قبل رجال مثل نابليون (*Napoléon*)، بسمارك (*Bismarck*)، جلادستون (*Gladstone*) (ديكتاتور المعركة الانتخابية)، أو ثيودور روزفلت (*Théodore Roosevelt*)[14].

لفهم الأمر أكثر، يمكن القول إن فلسفة «نتشه» تكاد تتركز في رسم الحد الفاصل بين «**الإنسان الأعلى**» أو الرجل العظيم المالك لـ «**إرادة القوة**» وحامل المطرقة ومكسر القيم التقليدية، وبين ما يمكن أن نسيمه «**الإنسان الأدنى**» الحامل لـ «**إرادة الضعفاء**» من أخلاق وقيم هي أخلاق التواضع والضعف والخضوع والخنوع؛ الأولى هي أخلاق السادة، والثانية هي أخلاق العبيد. ففي كتاب «**ما وراء الخير والشر**» يقول فريدريك نتشه: «أثناء تجوالي بين أنماط الأخلاق العديدة التي سادت حتى الآن على الأرض أو ما تزال، عثرتُ على سمات معيّنة اقترنت بعضًا ببعض وتردّدت بصورة منتظمة، حتى انكشف لي، في النهاية، نمطان أصليان انبرى بينهما فارق أساسي. هناك أخلاق للسادة وأخلاق للعبيد ... وقد تولّد التمييز بين القِيم

12- Wolfgang Mommsen, La sociologie politique de Max Weber et sa philosophie de l'histoire universelle, in: *La Revue internationale des sciences sociales, Vol. XV II, n° 1, Revue trimestrielle publiée par 1'Unesco, Paris, France, 1965, p: 29*

13- Ibid. p: 38

14- Ibid. p: 39

الأخلاقية، إمّا مِن صلب جنس غالب، أدرك بالتذاذ امتيازه عن الجنس المغلوب، وإمّا مِن صلب المغلوبين، العبيد والأتباع على مختلف الدرجات»[15]، يسخر نتشه من هذه الأخلاق في هذا المقطع وفي غيره، حيث لا يخفي سخطه عليها، بل وحتى مقته لها، هذه فكرة نجدها تتكرر بكثرة في كتابي «**هكذا تكلم زاردشت**» و«**جينيالوجيا الأخلاق**».

أخلاق الامتثال التي يمقتها نتشه تشبه الأخلاق التي مجدها كانط في تقديمه للواجب الأخلاقي القطعي والمطلق، والتي تلزم الواحد منا بالتصرف وفق مبادئ أخلاقية إلزامية تفترض الطاعة والانقياد، تماما كما هو شأن الواجب العسكري، حيث تكون القاعدة الأخلاقية قائمة على عبارة «افعل وانتهى الأمر، سواء أردت ذلك أم لم ترده؛ لأنه يتوافق مع معايير أخلاقية كونية»، إن فعل الطاعة هنا لا يحتاج إلى تبرير؛ لأن مصدر الأمر الأخلاقي يكون دائما على صواب، وما على «العسكري إلا أن يطيع»، يتمثل ذلك في تعريف كانط للواجب الأخلاقي، بقوله: «اجعل أفعالك مطابقة لمسلمات يمكنها في عين الوقت أن تجعل من نفسها موضوعا هو بمثابة القوانين العامة للطبيعة»[16]؛ أي إن الشخص عندما يسلك وفقا للقوانين الأخلاقية الكونية، فإنه يسلك ويفعل كما لو كان هو مشرعا أخلاقيا»، وهذا الفعل الأخلاقي هو فعل خالص مجرد عن المنفعة؛ لأنه «ينم عن إحساس بالواجب، ولا يستمد قيمته الأخلاقية من الهدف الذي يرجى بلوغه من ورائه»[17]، هذا التعريف يرقى بالأخلاقية الإنسانية إلى مستوى القواعد الكونية، ويبتعد بها عن الميول والدوافع الفردية والمصالح الشخصية.

إن هذه الأصول تبين أن ماكس فيبر كان «يميل إلى إبراز الثنائية البارزة في تصور كانط، بين عالم الطبيعة وعالم الثقافة (*Kultur*) أو الروح (*Geist*)، بين القيم الإنسانية ومشاكل المعنى»[18]. هذا التمييز سيطبع العلوم الثقافية والاجتماعية، وسيجعلها تختلف عن العلوم الطبيعية، ليس فقط من جهة المادة التجريبية للدراسة، ولكن من جهة المنهجية وصيغ المفهمة (*conceptualisation*)[19].

ب. الجذر الاقتصادي:

موسوعية معرفة ماكس فيبر وشمولية طابعها امتدت إلى عالم الاقتصاد، وهو أحد مجالات تخصصه، وما دام ما يهمنا في هذا السياق ليس هو عرض مبادئ نظريته الاقتصادية، وإنما هو البحث عن مؤشرات

15- فريدريك نتشه، ما وراء الخير والشرّ، تباشير فلسفية للمستقبل، ترجمة جيزيلا فالور حجار، مراجعة موسى وهبة، دار الفارابي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003، ص247

16- إيمانويل كانط، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، ترجمة عبد الغفار مكاوي، الدار القومي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1965، ص 85

17- المرجع نفسه، ص 27

18- Talcott Parsons, Évaluation et objectivité dans le domaine des sciences sociales, Op.cit. p: 55

19- Ibid. p: 56

تبين نقل فيبر لبعض المعارف الاقتصادية إلى السوسيولوجيا قصد استثمارها في بناء نظريته في الهيمنة، مادامت العلاقات الاقتصادية أحد وجوه الحياة الاجتماعية؛ هكذا نجد أن الهيمنة كما يتصورها فيبر تجد جذرها الاقتصادي على الأقل في:

1- البيروقراطية الاقتصادية:

المؤسسات الاقتصادية كما المؤسسات السياسية هي بالضرورة مؤسسات بيروقراطية، يؤكد فيبر هذه الفكرة في الفصل الخاص بالبيروقراطية في حديثه عن مبادئ الإدارة في المؤسسات الاقتصادية؛ تقسيم المهام، إصدار الأوامر وفق بنية فوقية، انتداب مراقبين لأداء الواجبات ولتطبيق القوانين، هذه المبادئ «تمثل أرضية الإدارة البيروقراطية في المجال القانوني العام للهيمنة، وقاعدة المؤسسة البيروقراطية في المجال الاقتصادي الخاص. وبهذا المعنى، فإن هذه المؤسسة لم تتطور في إطار الجماعات السياسية والكنسية إلا داخل الدولة الحديثة، وفي حيز الاقتصاد الخاص إلا ضمن أنماط الرأسمالية المتقدمة»[20]، بعبارة أخرى، لم تكن البيروقراطية، كتنظيم إداري معقد وكعلاقات هيمنة «مُوَضْعَنَة» ومنظمة بقوانين ولوائح تنظيمية، لتنشأ خارج مؤسسات الدولة الحديثة وفي إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي.

من جهة أخرى، يبين فيبر أن «النظام البيروقراطي هو الأداة المتقدمة جدا للسلطة بالنسبة إلى من يحوزها»[21] سواء أسِيَاسِيَا أم اقتصاديا، وبناء على ذلك يقيم فيبر مماثلة بين رجل الأعمال/رجل الاقتصاد والحاكم/السياسي، تبين أن ما ينطبق على أعلى هرم السلطة في المؤسسة الاقتصادية هو نفسه ما ينطبق على المؤسسة السياسية، يقول: «إن رجل الأعمال الحديث يتصرف كـ «موظف أول» في شركته مثل الحاكم الذي يصف نفسه «الخادم الأول» في دولة حديثة تتسم ببيروقراطية خاصة»[22]. الهيمنة بهذا المعنى، مرتبطة بمستوى التنظيم، ومستوى تعقيد هذا التنظيم.

2- علاقة الدَيْنْ:

العلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين هي في جزء كبير منها علاقة دائن بمدين، وهي علاقة لا تخلو من هيمنة، حيث يميل الدائن إلى فرض شروط على المدين تناسب الدائن وتحمي مصالحه، دون أن تتوافق بالضرورة مع إرادة المدين ومصالحه؛ معنى ذلك أن مفهوم الهيمنة يرتبط بالاقتصاد بعلاقة ترابط قوي، إلى حد يمكن اعتبارها علاقة تلازم ضروري يصعب فصل أحد طرفيها؛ فعلى سبيل المثال تشير الشواهد

20- ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص: 213

21- المرجع نفسه، ص: 266

22- ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص: 215

والوقائع التي يوردها ماكس فيبر إلى أن العلاقة بين المدين والدائن تبدأ باعتبارها علاقة «دَين» وتتحول إلى علاقة هيمنة، حيث «لا يفترض أن تستعمل هيمنة السلطة الاقتصادية بأكملها كوسيلة للدعم للحفاظ على النفوذ، غير أن الأمر هو كذلك بالنسبة لأغلب أشكال الهيمنة وأهمها، وذلك بصورة تجعل طريقة استعمال الوسائل الاقتصادية من أجل الحفاظ على الهيمنة هي المؤثرة في كيفية تحديد بنية الهيمنة»[23].

3- الاحتكار:

إن امتلاك السلطة الاقتصادية واحتكارها يقابله امتلاك واحتكار السلطة السياسية، أو امتلاك وسائل لممارسة الهيمنة؛ «فأيّ صاحب استثمار احتكاري، وإن كان غير مكتمل، في استطاعته فرض الأسعار بصفة مُشِطَة على منافسيه ومعاديه، رغم التنافس الحاد القائم؛ أي إنه قادر من خلال تصرفه على جرهم لإتيان سلوك مقبول إزاءه، رغم أنه لا ينتظر منهم بتاتا تقبل هذه الهيمنة... وأي نمط من الهيمنة يتحول شيئا فشيئا، بموجب تقارب المصالح، وخاصة بحكم الوضع الاحتكاري، إلى سلطة مهيمنة».[24]

ج. الجذر القانوني:

يذكرنا «جوليان فروند» (*Julien Freund*) بضرورة ألا ننسى بأن فيبر كان رجل قانون موسوعي المعرفة بقوانين الشعوب قبل أن يكون سوسيولوجيا[25]، هكذا يبدو أن فيبر طور تصوره للهيمنة في تفاعل مع النقاش القانوني السائد في ألمانيا حول طبيعة السلطة السياسية؛ ففي مؤلفه الضخم «القانون الدولي في عهد الرايخ الألماني» يبين «بول لابان» (*Paul Laband*) وهو أحد كبار رجال القانون الدولي في ألمانيا في عصره، أن «الدولة لوحدها تسيطر على الناس، وهذا هو حقها المسبق والمميز الذي لا تتقاسمه مع أي كان» إذ إن «الهيمنة هي الحق في فرض الأوامر على أشخاص أحرار (ومجموعات من هؤلاء الأشخاص) للقيام بأفعال وإنجازات أو التخلي عنها وإجبارهم على الامتثال لها»، كما حدد مفهوم الهيمنة كـ«سلطة للتنفيذ والعقاب، إذ إنه من الضروري فرض الطاعة والامتثال للأوامر، ولو باستعمال العنف الجسدي»[26]، وإذا كانت الدولة لا تلجأ إلى العنف في جميع الحالات، إلا أنها تمتلك هذا الحق وتملك القدرة على استعماله، أو على الأقل التهديد بذلك، وهو ما يؤكد عليه «بول لابان» الذي يعتقد أن الجمعيات والخواص لا يمكن أن تملك هذا الحق الخاص والحصري الذي تحتكره الدولة، فحتى «قانون المداينة» لا يمكنه أن يؤسس لحقوق الهيمنة.[27]

23- المرجع نفسه، ص: 184

24- المرجع نفسه، ص: 186

25- جوليان فروند، سوسيولوجيا ماكس فيبر، مرجع سابق، ص: 119

26- ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص: 50

27- المرجع نفسه، ص ص: 50-51

من جهة أخرى، تأثر ماكس فيبر ببعض أفكار عالم السياسة الألماني «جورج يلنيك» (*Georg Jellinek*) خصوصا في اعتباره أن «الهيمنة هي الوسيلة المميزة لسلطة الدولة»، وهو ما يجعل من العلاقة بين من يحكم وبين من يقع عليه فعل الحكم علاقة إخضاع وهيمنة، كما يجعل من الدولة المحتكر الوحيد لممارسة الهيمنة على المواطنين، ولا تستطيع الدولة/السلطة السياسية التفريط في هذا الحق من فرط حميمية العلاقة بينها وبين الهيمنة القائمة على العنف والإكراه، هذه الفكرة نجدها، وربما بالصياغة نفسها عند ماكس فيبر، ففي كتاب «العلم والسياسة بوصفهما حرفة» يبين فيبر أنه من الممكن «تعريف الدولة سوسيولوجيا، انطلاقا من وسيلة نوعية خاصة بها، كما هي خاصة بأي تجمع سياسي: الوسيلة هذه هي العنف الطبيعي. إن كل دولة تقوم على العنف ... إن الدولة هي الجماعة الإنسانية الوحيدة التي تدعي داخل أرض محددة حقها في احتكار العنف الطبيعي المشروع»[28]، باعتباره، أي العنف، الوسيلة الأكثر نجاعة لضمان طاعة المحكومين وامتثالهم للأوامر الصادرة عمن يحكمونهم، عندما يتم تحويل الطاعة إلى واجب، حيث «ترتكز الدولة كذلك، شأن كل التجمعات السياسية التي سبقتها على علاقة سيطرة الإنسان على الإنسان القائمة على العنف الشرعي؛ أي العنف الذي يعتبر شرعيا»[29]، وإن كان ماكس فيبر سيميل في أعماله اللاحقة إلى فك الارتباط بين مفهوم الهيمنة ومفهوم العنف على النحو الذي سنبينه فيما بعد في التمييز بين الهيمنة والسلطة.

ثم إن فيبر تأثر كذلك بـ «هانس كيلسن» (*Hans Kelsen*) تلميذ «يالينيك» الذي سعى إلى الفصل، ابستيمولوجيا ومعرفيا، بين المنهج القانوني والمنهج السوسيولوجي في دراسة علاقات الهيمنة وحقوق الأفراد في علاقتهم بالدولة، وهو الأمر نفسه الذي نجده عند ماكس فيبر في سعيه إلى التخلي عن المنظور القانوني لصالح «علم اجتماع الدولة والتعليم السياسي»[30]. إضافة إلى أفكار أخرى، تتعلق بطبيعة الدولة وطبيعة سلطتها وحدود هيمنتها.

د. الجذر الدّيني:

يشير ماكس فيبر في مواضع كثيرة من كتاب الاقتصاد والمجتمع إلى اطلاعه على الدراسات الكنسية؛ أي تلك الدراسات التي اتخذت من تاريخ الكنيسة ومن بنيتها وتراتبية رجالها موضوعا لدراستها، هذه الدراسات ستهيمن على تصوره للبيروقراطية وللشكل الثالث من أشكال الهيمنة: الكاريزما.

لقد كانت الهيمنة الكاريزمية علاقة سلطة متميزة بين قائد عسكري وأتباعه، أو بين نبي وأشياعه، أو بين زعيم حزب وأنصاره معروفة من حيث الموضوع، ولكن لم يكن هناك مفهوم عام جامع لها. ولم تكن

28- ماكس فيبر، العلم والسياسة بوصفهما حرفة، مرجع سابق، ص: 263

29- المرجع نفسه، ص: 264

30- ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص ص: 58-59

الكاريزما في عصر ماكس فيبر مفهومًا عاما، وإنما كانت مفهوما خاصا بتفسير النص الديني[31]. فهناك شبه إجماع على أن أول استخدام لمفردة كاريزما (*Charisma*) جاء بلسان «**القديس بولس**» من خلال رسالته إلى أهل «**كورينثيوس**»، حيث ذهبت أنسكلوبيديا الدين إلى القول إن «بولس تحدث عن الهبات الروحية (*Spiritual gifts*) أو الكاريزما... وترجع وجود الكاريزمية إلى ذات الروح القدس التي قامت بتوزيعها على كل إنسان وحسب ما تراه مناسبا».[32]

ومن الدراسات التي مهدت لتطوير فيبر لمفهوم الكاريزما، نجد المقالات التي كتبها بعض أتباع الشاعر الألماني «ستيفان جورج» (*Stefan George*)، الذي كانت له جماعة خاصة منظمة بصفة كاريزماتية، في هذه المقالات يصف الأتباع العلاقات السلطوية القائمة بين القائد وأتباعه، وذلك بنفس القدر من الولاء التام الذي يكنّونه لمرشدهم[33]. كما أن عالم الاجتماع الألماني «جورج زيمل» (*Georg Simmel*) كان قد كتب مقالين مهمين؛ أحدهما عنوانه «سوسيولوجيا التقديم والطاعة» فيما كان الثاني بعنوان «في موضوع فلسفة الهيمنة»، وفيهما يتساءل «كيف يمكن لإنسان حر أن يخضع لسيادة ما، أو أن يقبل سيادة قائمة؟» ويجيب مبرزا ثلاثة نماذج من الطاعة: الطاعة لفرد واحد، الطاعة لأغلبية والطاعة لمبدأ موضوعي غير مشخصن، واعتبر الشكل الأخير؛ أي الطاعة لهيمنة القانون الشكل الأقرب الذي يتطابق مع كرامة الإنسان الحر، باعتبار أن الهيمنة قد تموضعت عن طريقه، وعلى عكس ذلك، فإن التبعية للأشخاص تبقى دائما مرتبطة بعناصر غير موضوعية وشخصية، ويصعب تحملها من طرف الفرد التابع لها[34].

لم يكن ماكس فيبر هو من أبدع مفهوم الكاريزما، وإنما هو من أبدع استعماله في تبرير الهيمنة في السياسة وفي المجتمع، يؤكد ماكس فيبر ذلك بقوله: «لقد تم تطوير نموذج السيادة الكاريزماتية على أحسن وجه أولا من قبل الباحث «رودولف سوم» (*Rudolf Sohm*) في كتابه حول قانون الكنيسة بالنسبة إلى الطائفة المسيحية القديمة (*Kirchenrecht*)؛ وذلك بدون أن يعرف أن الأمر يتعلق بنموذج، واستعمل التعبير منذ ذلك الوقت بدون معرفة أبعاده»[35]، وهو ما يؤشر على الجذر الديني للمفهوم، والذي ارتبط بداية برسم معالم السلطة داخل الفضاء الكنسي في تراتبية مكوناته، والعلاقات العمودية بينها، ثم انتقل فيما بعد من الكنيسة إلى المجتمع، ليبرر أشكالا من الهيمنة الشخصية.

31- المرجع نفسه، ص ص: 86-87

32- جعفر نجم نصر، فصول في سوسيولوجيا الدين، كاريزما النبوة عند ماكس فيبر-السيد المسيح وأتباعه أنموذجا، دار الرافدين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2016، ص: 264

33- ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص 91

34- ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص ص 93-94

35- المرجع نفسه، ص: 52

ه. الجذر الثقافي/التاريخي:

تغتني كتابات ماكس فيبر بالشواهد التاريخية الكثيرة، والتي تجعل القارئ يلمس رغبة فيبر في إبراز الجذور التاريخية والحضارية لأفكاره من أجل إكسابها حجية أكبر؛ فعلى سبيل المثال تفيد القراءة المتمعنة لنص «البيروقراطية» أن ماكس فيبر يعود على امتداد النص إلى الحضارات الشرقية القديمة والمعاصرة وغير الأوروبية (الإمبراطورية الصينية، مماليك الزنوج، الإمبراطورية الكالولينجية، الإمبراطورية الرومانية، إنجلترا، مصر، ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية[36])، ليبين من خلال المقارنة بين هذه النماذج التاريخية أن البيروقراطية بالشكل الذي عرفته أوروبا لم يكن ممكنًا أن يتحقق إلا في السياق الأوروبي وليس في غيره؛ لأن هناك شروطا اجتماعية واقتصادية توفرت هناك، وهناك فقط، ليخلص إلى أنه «لا بد من التمعن دائما في كل حالة تاريخية على حدة والنظر في التوجه الذي اتخذته البيروقراطية فيها»[37].

وفي تصدير الطبعة الأخيرة من الاقتصاد والمجتمع الصادرة سنة 2005 يتحدث كاتب التصدير «إيديث هانكه» (*Edith Hanke*) عن البعد التاريخي في سوسيولوجيا الهيمنة عند فيبر، وعن انفتاحه على الدراسات والأبحاث والمراجع المتوفرة حول الحضارات والثقافات غير الألمانية، فهذا ماكس فيبر «يقفز بسهولة من الحضارات القديمة المتقدمة نحو عالم الدول المتحضرة في القرن التاسع عشر، ومن ثقافات لم تكتشف بعد إلى تاريخ نظام الطوائف الدينية النائية. فالحدود بين الحقب والبلدان والحضارات تبدو كأنها غير موجودة، وباختصار، فإن ماكس فيبر يواجهنا هنا كعلامة يقودنا باهتمام متناسق وثقة تامة عبر تاريخ العالم وينظر في الأثناء في ظاهرة مركزية من حياة الإنسان الجماعية، وهي: الهيمنة»[38].

إن موضوع كتاب «الاقتصاد والمجتمع يعتبر بحسب تعبير «ريمون أرون» (*Raymond Aron*) هو «التاريخ الكوني. كل الحضارات، كل الحقب، كل المجتمعات استعملت، باعتبارها أمثلة وبراهين»[39].

36- المرجع نفسه، الصفحات: 232-235-258-266

37- المرجع نفسه، ص: 266

38- ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص: 31

39- Raymond Aron, Les étapes de la pensée sociologiques, Editions Gallimard, 1967, p: 550

2. في تحديد المفهوم:

يعتبر ماكس فيبر أن «الهيمنة في مفهومها العام، وبدون أية إحالة إلى أي مضمون محسوس، هي من أهم عناصر الفعل الجماعي (...) وبدون استثناء تُظهر كل مجالات الفعل الجماعي تأثرها بأشكال الهيمنة»[40]، فلا فعل اجتماعيا يخلو من دلالة على وجود علاقات هيمنة، حتى في الحالات التي يبدو فيها الفعل مجردا من كل رغبة في الإخضاع، فالقرارات التي تتخذها فئة اجتماعية ما بخصوص ترسيم لغة دون غيرها، وتحديد أنشطة اقتصادية محددة، وتعيين مناهج تربوية وبرامج ومقررات دراسية بعينها، لا تخلو من هيمنة.

ويبين عالم الاجتماع الفرنسي «ريمون أرون» الفرق بين القوة (*la Puissance*)، وبين الهيمنة (*la Domination*) بعد أن يعرفهما؛ فالقوة تعرف ببساطة في الإمكانية التي تمكن فاعلا من فرض إرادته على فاعل آخر، ولو قوبل ذلك بمقاومة هذا الأخير. إنها تتحدد داخل رابطة اجتماعية وتحدد وضعية لا مساواة تمكن أحد الفاعلين من فرض إرادته على الآخر، وهؤلاء الفاعلون يمكن أن يكونوا أفرادا كما يمكن أن يكونوا جماعات. أما الهيمنة، فهي وضعية يكون فيها «سيد» (*Maitre/Herr*)، ويمكن تعريفها بأنها إمكانية حصول السيد على خضوع هؤلاء الذين، يكونون نظريا، ملزمين بالخضوع له. والفرق بينهما يتمثل في أن «السيطرة» في الحالة الأولى لا تكون بالضرورة شرعية، كما أن الخضوع لا يكون واجبا، في الوقت الذي يكون فيه الخضوع في الحالة الثانية قائما على تعرف الخاضعين على الأوامر التي توجه إليهم.[41]

فالطّاعة ليست خضوعًا لإكراه، بل هي التزام، التزام بأمر تفترض طاعته؛ لأن الذي يعطيه إنما يعطيه لمن يطيعه. هذا الالتزام (هو أقرب إلى الخضوع الطوعي) هو الذي يفتن ماكس فيبر، والمقصود بذلك تقدير المزايا التي يتمتع بها من يعطي الأمر تقديرًا إيجابيا. وهكذا يسلط فيبر الضوء على الطابع المفتعل للسلطة السياسية: إن جزءًا كبيرًا من فن رجال السياسة يقضي بإقناع من يطيعون بأنهم يتحلون بهذه المزايا. هكذا يفهم الإيمان بالشرعية ارتباطا بزعم ما لهذه الشرعية. إن السيطرة، وهي القدرة على فرض الطاعة تفترض استناد الاطاعة إلى معتقدات وتمثلات فكرية.[42]

إضافة إلى ما تقدم، يبين جون كلود باربيي (*Jean-Claude Barbier*) أن لجوء فيبر إلى استعمال مفهوم «هيرشافت» (*Herrschaft*) الذي يترجم في أغلب اللغات بالهيمنة، يبرز أنه كان يسعى إلى جعله مفهومًا أكثر تجريدًا ومحايدة مفهومًا يشير إلى حمولة «أنثروبولوجية ونفسية-اجتماعية». هذا الـ«هيرشافت»،

40- ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص ص: 183-184

41- Raymond Aron, Les étapes de la pensée sociologiques, Editions Gallimard, 1967, p: 553

42- لورن غلوري، ماكس فيبر، ترجمة محمد علي مقلد، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2005، ص. ص 86-87

أو هذه الهيمنة، يدفع إلى تصور أنه لا يمكن تجاوزه بالنظر إلى طبيعة المجتمعات؛ لأنه يستثني فكرة «الحكم الذاتي»[43]؛ ومعنى ذلك أن مهوم الهيمنة يفترض وجود جماعات إنسانية لا تستطيع تدبير أمورها باستقلالية. لذلك، لا بد من وجود من يحكمها مادامت عاجزة عن ممارسة الحكم ذاتيا.

يستعير فيبر دلالة مفهوم الهيمنة من الدراسة الشاملة لتاريخ الدستور الألماني التي أنجزها «أوتو فون جيركه» (*Otto Gierke*)، والتي ركز فيها على الثنائية الضدية «**الهيمنة والتعاون**»، حيث من يقول بالهيمنة فإنه يفكر بصفة مباشر في التعاون ... لأن الهيمنة لا تعني بالضرورة نقيض التعاون... وهما المبدآن الرئيسيان اللذان هيمنا على التاريخ الألماني منذ القبائل الجرمانية إلى حد الدولة المعاصرة لإمبراطورية الرايخ، وهما يحيلان بطريقة جدلية إلى بعضهما البعض»، ويبحث جيركه في أصل هذه الثنائية في البيت وفي العائلة وفي علاقة السيد بالخدم في الأزمنة القديمة، والتي كان فيها السيد يتقاسم بيته وطعامه مع الخدم، وفي الوقت نفسه يكون سيّدًا عليهم. وإذا ألقينا نظرة على المسودة القديمة من سوسيولوجيا الهيمنة لماكس فيبر، مهتدين في ذلك بالنسقية الجيركية، فإنها تمدّنا بالإطار العام الذي يمكننا من حصر مختلف أشكال الهيمنة...بعبارة أخرى، لقد حذا فيبر حذو جيركه، بل حتى في التفاصيل.[44]

3. بين الهيمنة والسلطة:

لا يستعمل فيبر الهيمنة كمرادف للسلطة؛ أي إن الهيمنة ليست هي السلطة، وإن كانت إحداهما تستدعي الأخرى؛ فـ«الهيمنة تمثل حالة خاصة من السلطة»[45]؛ ففهم الهيمنة لا يمكن أن يتحقق دون فهم ما تعنيه السلطة في معناها العام، باعتبارها «إمكانية فرض الإرادة الذاتية على سلوك الآخرين»[46]، تمامًا كما يحدث في فضاءات المقاولات الاقتصادية، وفي قواعد سوق الشغل وفي الأحكام القضائية... «لكن في إطار واسع مثل هذا يصبح مفهوم الهيمنة/السيادة مقولة عديمة الاستعمال علميا، وإنه لمن المستحيل أن يوجد علم يشمل كل أشكال الهيمنة وظروفها ومحتوياتها في ذلك المعنى الواسع للكلمة».[47]

لتجاوز هذه الصعوبة، يقترح فيبر تمييزًا منهجيًا بين معنيين متناقضين:

43- Jean-Claude Barbier, “Domination”, les embûches de la traduction d’un concept polymorphe, *Sociétés politiques comparées*, 37, sept.-déc. 2015, p: 9. Article disponible en ligne à l’adresse: www.fasopo.org/sites/default/fi les/varia2.pdf (Consulter le: 07/11/2018)

44- ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص: 62-76 بتصرف.

45- المرجع نفسه، ص: 184

46- ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص: 185

47- المرجع نفسه، ص ص: 185-186

1. **هيمنة بحكم توافق المصالح**، وتتمثل في الهيمنة الاحتكارية على السوق، وتقوم في صورتها الخالصة على قدرة ضمان الملك باستعمال النفوذ على فعل الممتلكين الذي يبدو حرًّا صوريا عند قضاء مصالحهم...

2. **هيمنة بحكم السلطة**، تتجلى في السلطة الأبوية أو الإدارية أو الإماراتية (نسبة إلى الحكم الممارس داخل إمارة ما)، وتقوم على واجب الطاعة المكتسب والخالي من كل الدوافع والمصالح.

وهذان النمطان لا يوجدان في صورتهما الخالصة منفصلين عن بعضهما، وإنما يتداخلان مع بعضهما البعض؛ فـ«كل نمط من الهيمنة، بموجب تقارب المصالح، وخاصة بحكم الوضع الاحتكاري، قد يتحول شيئا فشيئا إلى سلطة مهيمنة».[48]

وترتبط السلطة بالوجود الفعلي لشخص ما يقوم بإصدار أمر بصورة ناجحة، ولا ترتبط دائما بوجود هيئة إدارية أو تنظيم؛ بل نجدها على العكس من ذلك -على الأقل في الحالات العادية- مرتبطة بوجود واحد منهما فقط، ويسمى التنظيم تنظيما سلطويًا إذا كان أعضاؤه بوصفهم كذلك يخضعون لعلاقات السلطة بداخله بناء على النظام المطبق فيه[49]؛ أي إن الحديث عن علاقات هيمنة لا يكون ممكنا، إلا في الوقت الذي تكون فيه العلاقات بين الأفراد علاقات تراتبية وسلطوية.

ومنذ الصياغة القديمة لسوسيولوجيا الهيمنة، قرر ماكس فيبر أن يرفع مفهوم الهيمنة إلى حد الدلالة التي تعني الهيمنة «بموجب السلطة». فجميع تحديداته لمفهوم الهيمنة إلى حد الصياغة الحديثة العهد لسنة 1919-1920 تضمنت في صلبها عنصري الأمر والطاعة، وحتى العلاقات التبعية حسب الاختيار المحض هي بالآتي علاقات سلطة، فالطاعة واجب. وقد وضع فيبر عنصري القهر والقانون في عملية فرض الهيمنة في علاقة تطور تاريخي وعبر عنهما بفكرة «الاحتكار الشرعي للسلطة القاهرة».[50]

أي إن فيبر طور مفهوم الهيمنة؛ لأن السلطة تبدو من منظور سوسيولوجي أكثر اتساعًا من كونها مفهومًا ضابطًا لجزء معين من السلطة، لذلك يمكن اعتبار الهيمنة حسب فيبر الذي يخالف هنا معاصريه في علم الاجتماع، «حالة خاصة من السلطة».[51]

48- المرجع نفسه، ص: 186

49- ماكس فيبر، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة صلاح هلال، مراجعة محمد الجوهري، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى 2011، ص: 92

50- ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص ص: 52-53

51- ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص: 61

1- الهيمنة والشرعية:

كلّما اجتمع الناس، إلا وكانت الهيمنة من ضرورات اجتماعهم؛ فالناس جبلوا على حب الحرية ورغبة في السيطرة تجعلهم يصارعون بعضهم بعضا، لحيازة ما يرغبون فيه ولإخضاع غيرهم، لذلك لا بد من وجود سلطة تعلو عليهم جميعا، وتُخضعهم جميعا وتحميهم من بطش بعضهم ببعض؛ تلك هي الفكرة التي سعى كثير من الفلاسفة إلى عرضها، وإن كان ذلك بأشكال مختلفة تتراوح بين التشاؤمية والتفاؤلية، إلا أن هدفها الأول هو تسويغ وجود سلطة سياسية (الدولة) تهيمن على الناس، الأمر نفسه نجده عند علماء الاجتماع، خصوصا الآباء المؤسسين للبنيوية الوظيفية، وتكفي الإشارة إلى إميل دوركهايم وفكرة الضبط الاجتماعي، حيث يميل كل مجتمع، باعتباره بنية، إلى تحقيق التوازن والتخلص من حالات الاضطراب واللاتوازن التي تعتريه من حين لآخر.

إن المهمة الأولى لأية سلطة، بصفتها تعبيرًا عن الإرادة الجماعية، تعمل على تنظم حياة الناس هي حماية حقوق الأفراد والجماعات وحماية ممتلكاتهم من كل أشكال الاعتداء الداخلية أو الخارجية، ومساعدتهم ودعم تحقيق أهدافهم الفردية والمشتركة، اقتصاديا واجتماعيا وتربويا و... بما يعود بالخير على الجميع.

لم يشذ ماكس فيبر عن هذه القاعدة، عندما قرر أهمية الدولة ومشروعية وجودها، بل ومشروعية هيمنتها؛ فقد بينا في الفقرات أعلاه أن السلطة وما يتعالق بها من هيمنة وعنف، جزء لا يتجزأ من تركيبة كل المجتمعات السياسية، وهذا العنف الذي تنطوي عليه الهيمنة يحتاج دوما إلى ما يجعله مبرّرًا ومشروعا.

يدل لفظ الشرعية على العملية التي يتم من خلالها جعل ممارسة ما ممارسة قانونية، ويترتب عنها جعل إسباغ الأوامر بصبغة الإلزام والمطالبة بالتالي بالخضوع. أما المشروعية، فهي الصفة التي تلازم كل ما هو شرعي، والتي تؤسس للاعتقاد في حق فرد أو جماعة في ممارسة السلطة والهيمنة. وما يهم في الشرعية ليس هو أن يكون الأمر مشروعا أم لا، وإنما هو أن يعتقد الناس أنه مشروع، ويدافعون عن كونه مشروعا.

إن الإشكال الأهم في مسألة مشروعية الهيمنة هو ذلك المرتبط بإمكانات التوفيق بين ثنائية الحرية والخضوع، حرية الفرد في أن يفعل ويسلك ويختار وفقا لإرادته الحرة من جهة أولى، وخضوعه للقوانين والأوامر التي تصدر عن الهيئة/السلطة الحاكمة، تلك الأوامر والقوانين التي قد لا تتوافق مع إرادة الفرد/المواطن، فكيف يمكن التوفيق بين هذين الطرفين المتناقضين، ومن ثمة إضفاء صفة المشروعية على الهيمنة التي تفرضها السلطة الحاكمة؟ ما الذي يبرر للفرد ضرورة التخلي عن حريته، أو عن جزء منها، ويقبل بالتالي الخضوع لهيمنة السلطة؟ كيف يمكن جعل الخضوع أمرًا مقبولاً ومبرّرا ومشروعا؟

تبدو ثنائية الحرية والخضوع ثنائية متناقضة، لكنها الأساس الذي تقوم عليه مشروعية هيمنة السلطة السياسية، بل هيمنة كل أشكال السلطة. وقد كانت هذه الإشكالية محور التفكير في الفلسفة السياسية على مر العصور، على اعتبار أن الفلسفة السياسية ليست في نهاية المطاف إلا فكرًا يسعى إلى تبرير وضع قائم، أو تبرير الثورة على هذا الوضع، وذلك بشكل يجعل المهيمن عليهم غير قادرين على التمرد على من يمارسون عليهم الهيمنة.

يلاحظ كارل شميت (*Karel Schmidt*) أن ماكس فيبر نقل مسألة الشرعية من المعجم القانوني-المدني (حق الحكم)؛ أي: معيار الطاعة الإرادية في سياق نظام تعاقدي حر (نظريات العقد الاجتماعي في القرن الثامن عشر) إلى سوسيولوجيا الهيمنة[52]. فالهيمنة لا تمارس بدون تقديم ما يشرعنها، «فلا تكفي أية هيمنة بالطاعة التي ليست سوى خضوع خارجي بدافع الحكمة أو الانتهازية أو الاحترام؛ وهي تسعى أيضا إلى أن تثير في الأعضاء الإيمان بشرعيتها؛ أي إلى تحويل الانضباط إلى الموافقة على الحقيقة التي تمثلها»[53].

لقد بين «كارل ماركس» و«فريدريك إنجلز» في كتاب «الإيديولوجيا الألمانية» (*L'Idéologie allemande*) أن «أفكار الطبقة المهيمنة هي كذلك، وفي جميع الحقب، الأفكار المهيمنة، بعبارة أخرى، الطبقة التي تمثل القوة المادية المهيمنة في المجتمع هي كذلك تمثل القوة المهيمنة فكريا. الطبقة التي تمتلك وسائل الإنتاج المادي تمتلك في الآن نفسه وسائل الإنتاج الفكري»[54]، وهي بذلك تمتلك الوسائل الفكرية والروحية التي تمكنها من شرعنة هيمنتها.

عندما يعرف فيبر الهيمنة باعتبارها «إمكانية وجود أشخاص يتحددون بالاستعداد للخضوع لأمر بمحتوى محدد»[55]، فإنه يعتبر أن هؤلاء الفاعلين مستعدين لإضفاء الصلاحية والمشروعية على هذا الأمر.

وهكذا فإن السلطة هي، بطبيعتها علاقة قوة بين إرادتين، إحداهما تمارس التأثير وتحدد إطار التصرفات، والأخرى تطيع وتتقيد بهذا الإطار. إنها وضعية هيمنة واقعية ذات توازن غير ثابت تظهر من خلال نمطين

52- عبد الله السيد ولد أباه، السيادة والسياسة: نظرية المشروعية والشرعية لدى كارل شميت، مرجع سابق، ص: 193

53- جوليان فرويند، سوسيولوجيا ماكس فيبر، مرجع سابق، ص: 111

54- Karl Marx, Friedrich Engels, L'Idéologie allemande, Paris, Éditions sociales, 1976, p. 44. Citer par: Gérard Mauger, Gérard Mauger, «Sur la domination», Savoir/Agir 2012/1 (n° 19), p. 11. Publié sur: https://www.cairn.info/revue-savoir-agir-2012-1-page-11.htm.

55- Max Weber, Économie et Société, Paris, Plon, 1971, Tome I, p. 56

أساسيين؛ هما: نمط القدرة ووسيلته النوعية القوة، ونمط «حق القيادة» وأساسه النفوذ والسمو اللذان يقر بهما الخاضع؛ لأنه يتوافق مع منظومته القيمية.[56]

إلا أن علم اجتماع السيطرة الذي تستند إليه نظريته تفترض أن هذا الإخضاع ليس متواطئًا؛ لأن إطاعة أحد الأنظمة تفترض في نظر فيبر الإيمان بشرعية هذا النظام.[57]

يقدم ماكس فيبر مجموعة ملاحظات حول ما يمكن أن يجعل من هيمنة المهيمنين، خصوصا في الجماعة السياسية، أمرًا مشروعًا، نختار منها الموجهات الثلاثة الآتية:

أ. «أن مشروع السيطرة، أي سيطرة، الذي يسعى إلى إرساء إدارة مستمرة يحتاج من جهة أولى إلى توجيه السلوك الإنساني نحو طاعة أيّ سيد يزعم أنه صاحب القوة الشرعية».[58]

ب. «تقوم الطاعة على وسيلتين اثنتين تذكران بالمصلحة الشخصية الخاصة: المكافأة المادية والشرف الاجتماعي» (إقطاعيات الإقطاعي، تعويضات الموظفين، امتيازات أصحاب المراتب والحرف)؛

ت. «تحتاج كل سيطرة تعتمد العنف من أجل تأمين استتبابها؛ شأن أية منشأة اقتصادية، إلى بعض الخيرات أو الأمور المادية»؛ [59]

تمتلك هذه الموجهات راهنية تجعلها حاضرة في الحياة الاجتماعية والسياسية بشكل تسهل ملاحظته؛ فتوزيع النعم مثلا يجعل من موزعها «وليّ نعمة» على المنعم عليهم، يضمن بها خضوعهم، بل وبعبارة أصح، يشتري ولاءهم.

في كتاب «مرجع السياسة» الصادر سنة 1912 يقدم رجل القانون «فيلهلم فان كالكر» () لمحة شاملة عن «أشكال الهيمنة الدولية» التي تتمثل في «أشكال تنظيم الحكم»، حيث تكون الهيمنة مرادفة للتنظيم والنظام والعلاقات المقننة عكس الفوضوية التي تقول **باللاهيمنة واللانظام واللادين**».[60]

56- أحمد ناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، 2008، ص: 384

57- لورن غلوري، ماكس فيبر، ترجمة محمد علي مقلد، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2005، ص: 86

58- ماكس فيبر، العلم والسياسة بوصفهما حرفة، مرجع سابق، ص: 267

59- المرجع نفسه، ص: 268

60- ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص: 19، وتتكرر هذه الإشارة في مواضع أخرى من الكتاب، منها: ص: 48 وص: 117، وغيرها.

4. أشكال الهيمنة عند فيبر:

يورد الناشر الألماني لكتاب «الاقتصاد والمجتمع» في نشرته الأخيرة مقتطفاً من رسالة خطية بعثها إلى الناشر بول سيبيك بتاريخ 30 دجنبر 1913 يتحدث فيها عن أهمية تصوره الجديد لمفهوم الهيمنة ونظريته في سوسيولوجيا الدولة، حيث يقول إنه: «بما أن الكتب تمثل مراحل تطور ناقصة تماما، وضعت نظرية سوسيولوجية كاملة ودراسة تربط بين جميع أشكال الجماعات الكبرى والاقتصاد: بدءا بالعائلة والجماعة المنزلية وصولا إلى «المصنع» والعشيرة والجماعة العرقية والدين [...]، ووضعت **وأخيرا نظرية سوسيولوجية شاملة للدولة وللسيادة، وأسمح لنفسي أن أزعم بأنه لا يوجد قطعا ما يشبهها، وحتى ما يماثلها أيضا**».[61]

ويقوم التصور الفيبري للهيمنة بشرطين أساسيين: البيروقرطية والعقلنة، باعتبارهما شرطين ثقافيين وحضاريين ضروريين لموضعة العلاقة بين المهيمنين والمهيمن عليهم، وكذلك من أجل تبرير علاقات الهيمنة بجعلها علاقات موضوعية و«لا-شخصية»؛ وهذان الشرطان يتحققان في الدولة وفي مؤسساتها، كما يتحققان في كل المؤسسات الاجتماعية عندما تبلغ مرحلة ما من مراحل التطور التاريخي والثقافي. وإن كانت الهيمنة خاصية ملازمة لكل العلاقات الإنسانية، إلا أنها عندما تقترن بالعنف تصبح خاصية ملازمة للدولة دون غيرها؛ فـ «الدولة هي الجماعة الإنسانية التي تدعي بنجاح احتكار استعمال العنف المادي المشروع على أرض محددة».[62]

يتحدث ماكس فيبر عن الأشكال الثلاثة للهيمنة في موضعين اثنين؛ في الجزء الثاني من كتاب» العلم والسياسة بوصفهما حرفة «في الفصل المخصص للمحاضرة التي ألقاها مساء اليوم الثامن والعشرين من شهر يناير سنة 1919 بمدينة» ميونخ «بمنطقة بافاريا؛ وذلك في إطار سلسلة محاضرات بعنوان» العمل الفكري بوصفه حرفة[63]«. وفي فصل خاص معنون بـ «النماذج الثلاثة للهيمنة الشرعية» (*trois types de domination légitime*) من كتاب «الاقتصاد والمجتمع»، ويوردها مرتبة ترتيبا يبدو أنه يراعي مراحل التطور التاريخي لأشكال الهيمنة:

61- ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص: 69-71

62- Max Weber, Le Savant et le politique, Union Générale d'Éditions, Paris, France, 1963, Édition électronique par Jean-Marie Tremblay, bénévole, Dans le cadre de: «Les classiques des sciences sociales», le 4 octobre 2014, révisé le 4 avril 2018, p. 29

63- ماكس فيبر، العلم والسياسة بوصفهما حرفة، مرجع سابق، ص: 117 ص: 207

1.4. الهيمنة التقليدية: *(Traditionnelle Domination)*

يسميها كذلك سلطة «الأمس الأزلي»، وتتمثل في الأعراف التي قدستها صلاحيتها الضاربة في القدم والعادة المتأصلة في الإنسان التي تحمله على التمسك بها، وهي حالة الهيمنة التي مارسها البطريرك والأمير سيد الأرض في النظام القديم[64]؛ أي إنها تقوم على الإيمان بقداسة التقاليد المرعية الإجراء وبشرعية المدعوين إلى السلطة بموجب العرف.[65]

2.4. الهيمنة الكاريزمية: *(Domination Charismatique)*

ما هي «الكاريزما»؟ على الرغم من أن هذا المصطلح يستخدم عادة للإشارة إلى، عند بعض الناس، الصفات التي يبدو أنها تضفي بشكل غير عادي نوعا من السلطة الطبيعية، عبارة «لا أعرف ماذا» التي من شأنها أن تسمح لهم بالظهور بمظهر القيادة بلا منازع وبشكل غير قابل للمنازعة، والاستخدامات التي نستعمل بها هذه الفكرة لا تزال متنوعة جدّا، ولا تسمح بالاتفاق على تعريف موحد وواضح ولا لبس فيه. حتى إذا نحينا جانبا الاستخدامات «الصادرة» للمصطلح في اللغة اليومية، التي تجعل من «كاريزما» الممارسة المستخدمة على نطاق واسع - وفرضت تقريبا- الخطاب السياسي والإعلامي، فمن الواضح أن جميع المحاولات التي بذلت حتى الآن في سبيل التوضيح العلمي لهوية «الكاريزما» كمقولة محددة يمكن اعتمادها في التحليل قد واجهة صعوبات كبيرة.[66]

في الواقع، هناك محاولات لوضع تعريف عام للمفهوم في أعمال فيبر، والذي لا يزال يطرح مشاكل كبيرة على مستوى التأويل. أهم الاستشهادات التي تذكر في كثير من الأحيان هي تلك التي وجدت في بداية الفصل الذي يتناول «الهيمنة الكاريزمية» في كتاب «الاقتصاد والمجتمع»[67]، حيث يقول فيبر: «تقوم الكاريزما على الإيمان بالوحي وبالأبطال، وعلى القناعة العاطفية بأهمية وقيمة الظاهرة، سواء كانت دينية، أخلاقية، فنية، علمية، سياسية، أو أي نوع كان؛ فهي تقوم سواء على البطولة أو الزهد أو الحرب أو الحكمة العادلة أو الموهبة السحرية أو غيرها من الأنواع. وهذا الإيمان يحرك الناس من «الداخل»، ويسعى إلى تشكيل الأشياء والأنظمة طبقا لرغباته الثورية».[68]

64- المرجع نفسه، ص: 264

65- جوليان فروند، سوسيولوجيا ماكس فيبر، مرجع سابق، ص: 111

66- Raphaëlle Laignoux, Pour une réévaluation du charisme et de ses usages en sciences sociales, in: « Que faire du charisme ? », Vanessa Bernadou, Félix Blanc, Raphaëlle Laignoux et Francisco Roa Bastos (dir.), Presses universitaires de Rennes, 2014, p: 13, publier sur: www.pur-editions.fr consulter le: 302018/10/

67- Raphaëlle Laignoux, Pour une réévaluation du charisme et de ses usages en sciences sociales, p: 15

68- ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص: 517

هكذا تكون «الهيمنة قائمة على ما يتمتع به الفرد من نعمة شخصية وغير عادية، ما يؤمن له الولاء الشخصي والثقة الشخصية ... إما بسبب ما أوتي من وحي أو لما يتمتع به من بطولة أو من صفات قيادية أخرى، وهي الهيمنة التي يمارسها النبي أو يمارسها، في المجال السياسي، القائد الذي يتوج أميرا في الحرب، أو العاهل المنتخب، أو كبير الساس، أو زعيم الحزب السياسي».[69]

3.4. الهيمنة الشرعية/العقلانية: *(Domination Légale/Rationnel)*

وهي الهيمنة التي تفرض بقوة «الشرعية»؛ أي بقوة الإيمان بصلاحية دستور شرعي، أو بكفاءة وضعية تقوم على قواعد توضع على أساس عقلاني. بعبارة أخرى، إنها السلطة التي تقوم على الطاعة في أداء الواجبات تبعا لما يفرضه الدستور المعمول به. إنها السلطة كما تمارس من جانب كل «من هو في خدمة الدولة» الحديثة، ومن جانب كل من يمارس السلطة، ومن جانب الذين يتشابهون معه من هذه الزاوية[70]؛ أي إنها شرعية ذات طابع عقلاني وأساسها هو الإيمان بصحة قانونية الأنظمة الموضوعة عقلانيا وبشرعية القادة المعينين وفقا للقانون[71]، وهي الشرعية الأكثر موضوعية ولا- شخصية من سابقتيها.

الهيمنة العقلانية	الهيمنة التقليدية	الهيمنة الكاريزمية
شرعية ذات طابع عقلاني، وأساسها هو الإيمان بصحة قانونية الأنظمة الموضوعة عقلانيا وبشرعية القادة المعينين وفقا للقانون، شرعية موضوعية ولا-شخصية.	سلطة «الأمس الأزلي» تتمثل في الأعراف التي قدستها القديمة وعادة التمسك بها، تقوم على الإيمان بقداسة التقاليد وشرعية المدعويين إلى السلطة بموجب العرف.	تقوم على ما يتمتع به الفرد من نعمة شخصية وغير عادية، ما يؤمن له الولاء الشخصي والثقة الشخصية بفرد ما.

هذه الأشكال الثلاثة لا توجد في صورتها الخالصة، وإنما تتداخل مع بعضها البعض؛ فلا تجد هيمنة تقوم على شرعية الأمس الأزلي وحده، أو على شرعية الكاريزما وحدها، أو على الشرعية العقلانية وحدها، بل إن كل واحدة منها تتساكن مع الأخرى، وإن بدرجات ومقادير متفاوتة، وإحداها تدعم الأخرى وتسندها، ويمكن تشبيهها بثلاث دوائر تتقاطع مع بعضها البعض، وثلاثتها تتقاطع مع دائرة الشرعية[72].

69- ماكس فيبر، العلم والسياسة بوصفهما حرفة، مرجع سابق، ص: 264.

70- ماكس فيبر، العلم والسياسة بوصفهما حرفة، مرجع سابق، ص ص 264-265

71- جوليان فرويند، سوسيولوجيا ماكس فيبر، مرجع سابق، ص: 111

72- ماكس فيبر، العلم والسياسة بوصفهما حرفة، مرجع سابق، ص: 265

3. مفهوم الهيمنة خارج سياقه:

إن الحديث عن مفهوم الهيمنة خارج سياق إنتاجه في الثقافة الغربية في شروطها وأبعادها الاقتصادية (الرأسمالية) والدينية (المسيحية) والعقلانية، واعتباره نموذجًا تحليليا مفصولا عنها، يبدو كحديث عن نقل سمكة نشأت في المحيط الأطلسي إلى نهر النيل، الذي لن يكون ماء مناسبا لها، ولو أضفنا إليه كل ملح العالم.

إذا كان فهم التصور الفيبيري للهيمنة لا ينفصل عن سياقه التاريخي والثقافي، فإن اعتماده في فهم وتفسير علاقات الهيمنة في مجتمعات لا تتوفر فيها مميزات سياق نشأة المفهوم، يتطلب كثيرا من الحيطة والحذر المنهجيين؛ لأن تأمل فعل الهيمنة في الممارسة السياسية في الوقت الراهن، على الأقل من خلال النماذج التي يمكن ملاحظتها، تبين أن نموذج الشرعية الأكثر انتشارًا في أغلب الدول العربية والإفريقية، والثالثية عموما، هو نموذج «**هجين**» يصعب على الباحث تحديد هويته، حيث تكفي الإشارة إلى أن «الحاكم المتسلط» يترك لدى من يحكمهم انطباعا إيجابيا، وتجدهم يتعلقون به أيما تعلق، وهو أمر يصعب فهمه، فما بالك بتفسيره. والحالة التي تتبادر إلى الذهن هنا هي حالة الكونغو الديموقراطية، الزائير سابقا، والتي حكمها المارشال «موبوتو سيسي سيكو» (*Mobutu Sese Seko*) بقبضة حديدية؛ فرغم قساوة وسوداوية فترة حكمه، إلا أن أغلب مواطني الكونغو اليوم يحنون إلى «ماضيه المجيد»، الذي يدعون أنه كان فترة نهضة وازدهار، وينسى أغلبهم أن انتفاضة طلابية بسبب حرمان الطلبة من وجبة طعام عجلت برحيل الحاكم المتسلط إلى خارج بلاده، وهو على فراش المرض.

إن هذا النموذج الهجين يُسَهِّل قراءة كثير من أشكال الهيمنة في بعدها السياسي والإيديولوجي، غير أنه لا يكون كذلك عندما يتعلق الأمر بالجانب السيكولوجي في علاقات الهيمنة في المجتمعات المشار إليها في الفقرة السابقة؛ فالحاكم فيها «يكون رجلا عظيما وغير عادي ويوجد في كل مكان»، يستحق تمثالا أو نصبا تذكاريا في قلب الساحات العمومية، يعتقد فيها المحكومون أنهم يشعرون بالفخر والعظمة؛ لأن من يهيمن عليهم بتلك العظمة، وأنهم لا شيء بدونه، غير أن هذا الذي يمسك بزمام الأمور وتتركز السلط كلها بين يديه، سرعان ما يتخلى عنه الجميع في اللحظات التي يكون في أمس الحاجة إليهم؛ أي في لحظات ضعفه. إن الحاكم القوي يجب عليه أن يظل قويّا إلى الأبد، وإلا أذله من يحكمهم وتمردوا عليه إذا شعروا أنه بدأ يفقد بعضا من قوته.

يبدو المهيمن عليهم أشبه ما يكونون بمرضى اضطراب «ثنائية القطب» الذين لا تثبت مشاعرهم على حال، وتراوح انفعالاتهم مكانها، يكادون يكرهون ويحبّون في الوقت نفسه، وهذا تماما هو حال المهيمن

عليهم في نموذجنا، يحبون بقوة ويطيعون طاعة عمياء، وهم في الوقت نفسه على أتم الاستعداد للتحول إلى معارضين ومتمردين بشكل يصعب فهمه أيضا.

إن الهيمنة التي تقوم على أسس براغماتية بحتة، وتتجاهل أن الواقعية تقتضي أن يضع المهيمنون في اعتبارهم فرضية أن من يهيمنون عليهم بكل الوسائل، مشروعة كانت أم غير مشروعة بداعي أن «الغاية تبرر الوسيلة»، هم بدورهم سيسعون إلى التخلص من هيمنتهم للدواعي نفسها، عندما يشعرون أن مصلحتهم تقتضي التخلي عمن يهيمن عليهم، مالم يبادروا إلى إضفاء مسحة أخلاقية على ممارسة الهيمنة، فأحمر شفاه لا يمكن أن يجمل فتاة جميلة، ما لم تهتم هذه الأخيرة بنظافتها الشخصية.

أضف إلى ذلك، أن الحنين إلى الماضي المجيد، لإضفاء المشروعية على فعل الهيمنة لم يعد مفيدا بالنظر إلى أن أقوى الشعوب التي تهيمن على العالم، هي تلك التي لا تاريخ لها، والنموذج الأمريكي يصادق على صلاحية هذه الفكرة؛ لأن الماضي ليس مكانا مناسبا للعيش، خصوصا عندما يكون مظلما وأليما.

من كاريزما الشرعية الكاريزمية كونها أكثر جاذبية وأكثر تأثيرا من غيرها؛ ففي فضائنا الثقافي تحتل الشرعية الكاريزماتية صدارة مبررات الهيمنة، بسبب الميل على تقدير الأشخاص، وهو أمر نجده متجذّرا في ثقافة مجتمعات لا يزال أفراده يميلون إلى الشخصي، ولم يستبطنوا بعد القدرة على تجريد العلاقات والرقي بها إلى مستوى الموضوعية و«اللا-شخصية» كما عرضها جورج زيمل وماكس فيبر وغيرهما. ولعل الأمر هنا، يبدو أشبه ما يكون في فضائنا الثقافي والتاريخي بالدراسة التي أنجزها الأنثروبولوجي المغربي «عبد الله حمودي» المعنونة بـ «الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة»، والتي ساءل فيها أصول السلطة والهيمنة، وبحث عن مبررات الخضوع في المجتمعات المغاربية، ليتوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن ما يبرر الخضوع للسلطة في هذه المجتمعات هو خروج ثنائية الشيخ والمريد من «الزاوية» وما يرتبط بها من قداسة، إلى المجتمع الكبير، وتحديدا إلى علاقات السلطة والهيمنة، ليكون المهيمن مماثلاً للشيخ، ويكون المهيمن عليهم مماثلين للمريدين، الذي يربون في الزاوية على أن يكونوا بين يدي شيخهم كما يكون الميت بين يدي من يغسله»[73].

لا تحتاج جميع أشكال الهيمنة إلى إقناع المهيمن عليهم بشرعيتها بمبررات عقلانية، وإنما تجدها تفرض نفسها عليهم بمبررات تختلط فيها الأسطورة بالخرافة، لا تخاطب فيهم عقولهم، وإنما تستميل قلوبهم وتدغدغ عواطفهم وتستهدف لا وعيهم، فتجدها تميل إلى إثارة الجوانب الانفعالية في المهيمن عليهم، وتخفي عليهم الحقيقة وتمارس عليهم عنف الاستئثار بها.

73- انظر: عبد الله حمودي، الشيخ والمريد، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الرابعة، 2010

على سبيل الختم:

تقودنا المقدمات السابقة إلى أن مفهوم الهيمنة يعدّ مفهومًا مركزيًا في سوسيولوجيا ماكس فيبر، ويمكن اعتباره نموذجًا مثاليا لتحليل علاقات الهيمنة في كثير من قطاعات المجتمع ومؤسساته ذات الطبيعة الهرمية؛ في الاقتصاد، التربية، السياسة وفي غيرها. كما أن ما تم اعتباره إبداعا فيبيريا يكمن في عمله التركيبي وفي قدرته على تركيز خلاصات أفكار عصره في فهم ظواهر مجتمعه، يستدعي القيام بمزيد من عمليات الحفر التي تستهدف البحث في أصول الأفكار المركبة في فكر فيبر.

من جهة أخرى، يبدو أن فهم محاولة ماكس فيبر لتبرير الهيمنة والخضوع للسلطة الحاكمة في كتاب «الاقتصاد والمجتمع» أشبه بفهم محاولة توماس هوبز في كتاب «الليفياتان (التنين)» ومحاولة نيكولا ميكيافيلي في كتاب «الأمير»، حيث تفهم بربطها بسياقاتها التاريخية والفلسفية والاجتماعية والثقافية؛ فكرة الشرعية الكاريزمية، مثلا، تفهم الكاريزما في سياقها الخاص، وتفقد معناها وفعاليتها وتأثيرها خارجه، كما أنها تفترض المشاركة في القيم الدينية والثقافية التي أفرزتها.

إن الطاعة والخضوع لهيمنة شخص أو هيئة تمارسها على فرد أو هيئة أخرى، تفترض مسبقا تهيئ المهيمن عليهم لقبول فعل الهيمنة؛ وهو ما يجعل فعل الهيمنة «**فعلا تشاركيا**»، حيث يتقاسم الفاعلون الخلفيات والتمثلات الثقافية والتاريخية التي تضفي عليه الدلالة والمعنى، وحيث يتفاعلون ويتقاسمون الأدوار في عملية إنتاجه، حيث يجتهد المهيمنون في تبرير موقعهم والمحافظة عليه، ويجتهد المهيمن عليهم في تبريره وتحين الفرصة لقلب المواقع وتبادل الأدوار. بعبارة أخرى، يمكن أن نستعير التعبير الهيجلي، لنقول: «**إن الإنسان في حال نشأته لا يكون إنسانا وكفى؛ إنه دائما وبالضرورة إما مهيمن وإما مهيمن عليه**»، وإذا كان فعل الخضوع للهيمنة يتجلى كممارسة مقبولة ومتواطئ بشأنها، إلا أنها واقع لا يتشكل بالتراضي بين الفاعلين الاجتماعيين، وإنما عبر سيرورة من أشكال مختلفة من الصراع الرمزي والمادي.

بهذا المعنى، تكون علاقات الهيمنة علاقات ذات بعد استراتيجي، يسعى فيها الفاعلون إلى تحقيق مكاسب/أرباح تختلف باختلاف مواقعهم الاجتماعية، وهو ما يفسر تعدد استراتيجيات الفاعلين بين الخضوع والإخضاع، الأمر والطاعة، من جهة أولى، ويضفي طابع «الزئبقية» على الهيمنة ويجعله مفهوما يند عن التقعيد من جهة ثانية.

لائحة المراجع:

1. بالعربية:

1. أحمد ناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، 2008
2. أندري دوريموس، اللاهوت السياسي عند كارل شميت، ترجمة أحمد الصادقي، الرباط، المغرب، مجلة ألباب تصدر عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود، العدد الثامن، 2016
3. إيمانويل كانط، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، ترجمة عبد الغفار مكاوي، الدار القومي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1965
4. جوليان فرويند، سوسيولوجيا ماكس فيبر، ترجمة جورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
5. عبد الله السيد ولد أباه، السيادة والسياسة: نظرية المشروعية والشرعية لدى كارل شميت، مجلة التفاهم، العدد 39، مسقط، سلطنة عمان، 2013
6. عبد الله حمودي، الشيخ والمريد، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الرابعة، 2010
7. غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد (بحث في الشرعية الدستورية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيرت، لبنان، الطبعة الأولى، 1987
8. ماكس فيبر، العلم والسياسة بوصفهما حرفة، ترجمة جورج كتورة، مراجعة رضوان السيد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2011
9. ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع: الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات، السيادة، ترجمة: محمد التريكي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2015
10. ماكس فيبر، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة صلاح هلال، مراجعة محمد الجوهري، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى 2011
11. فريدريك نيتشه، ما وراء الخير والشرّ، تباشير فلسفية للمستقبل، ترجمة جيزيلا فالور حجار، مراجعة موسى وهبة، دار الفارابي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003
12. فريدريك هيجل ،أصول فلسفة الحق ،ترجمة إمام عبد الفتاح إمام ،دار التنوير ،بيروت ،لبنان ،الطبعة الثالثة2007 ،
13. لورن غلوري ،ماكس فيبر ،ترجمة محمد علي مقلد ،دار الكتاب الجديد المتحدة ،بيروت ،لبنان2005 ،

2. بالفرنسية:

14. Julien Frennd, Sociologie de Max Weber, PUF, Paris, France, 1992
15. Jean-Claude Barbier, “Domination”, les embûches de la traduction d’un concept polymorphe, *Sociétés politiques comparées*, 37, sept.-déc. 2015. Article disponible en ligne à l’adresse: www.fasopo.org/sites/default/fi les/varia2.pdf
16. Jean-Marie Vincent, Max weber ou la démocratie inachevée, édition du Félin, Paris, France, 2009

17. Karl Marx, Friedrich Engels, L'Idéologie allemande, Paris, Éditions sociales, 1976, p. 44. Citer par: Gérard Mauger, «Sur la domination», Savoir/Agir 2012/1 (n° 19), p. 11. Publier sur: https://www.cairn.info/revue-savoir-agir-2012-1-page-11.htm.

18. Max Weber, Économie et Société, Paris, Plon, 1971, Tome I.

19. Max Weber, Le Savant et le politique, Union Générale d'Éditions, Paris, France, 1963, Édition électronique par Jean-Marie Tremblay, bénévole, Dans le cadre de: «Les classiques des sciences sociales», le 4 octobre 2014, révisé le 4 avril 2018

20. Max Weber, *Économie et société,* traduit par J. Freund, P. Kamnitzer, P. Bertrand, É. de Dampierre, J. Maillard et J. Chavy sous la direction de Jacques Chavy et d'Éric de Dampierre, tome premier, Paris, Plon, 1971.

21. Raphaëlle Laignoux, Pour une réévaluation du charisme et de ses usages en sciences sociales, in: « Que faire du charisme ? », Vanessa Bernadou, Félix Blanc, Raphaëlle Laignoux et Francisco Roa Bastos (dir.), Presses universitaires de Rennes, 2014, publier sur: www.pur-editions.fr consulter le: 302018/10/

22. Raymond Aron, Les étapes de la pensée sociologiques, Editions Gallimard, 1967

23. Talcott Parsons, Évaluation et objectivité dans le domaine des sciences sociales: une interprétation des travaux de Max Weber, in: *La Revue internationale des sciences sociales, Vol. XV II, n° 1, Revue trimestrielle publiée par 1´Unesco, Paris, France, 1965*

24. Wolfgang Mommsen, La sociologie politique de Max Weber et sa philosophie de l´histoire universelle, in: *La Revue internationale des sciences sociales, Vol. XV II, n° 1, Revue trimestrielle publiée par 1´Unesco, Paris, France, 1965*

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

info@mominoun.com
www.mominoun.com

All rights reserved © 2020

جميع الحقوق محفوظة © 2020